

المحاضرة الرابعة

النظريات النقدية

تمهيد

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة.

وتعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي **جان بودان** الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام 1568م وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار.

كما أشار **توماس** إلى الكيفية التي يؤدي فيها الفائض التجاري لارتفاع الأسعار في بريطانيا، ثم أخذ عدد من الاقتصاديين من بعده بهذا التفسير أمثال **دافيد هيوم** و **كانيتون** و **جون لوك** خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء **آدم سميث** و **دافيد ريكاردو** وتبنوا هذه الفكرة وأسسوا لها من الناحية النظرية.

ويعتبر الفلاسفة العرب أمثال **تقي الدين المقرئزي** أول من أسس للعلاقة بين الذهب والفضة والمستوى العام للأسعار حيث أوضح المقرئزي أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

أولاً ، النظرية الكمية في النقود : و المتضمنة ما يلي:

1 . النظرية الأولى ، معادلة التبادل:

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم، لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي **إرفينج فيشر** وصاغ معادلة النظرية عام 1917م وعرفت باسم **معادلة التبادل** أو **معادلة فيشر** كما يلي:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث ترمز:

$$M = \text{كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية.}$$

$$V = \text{سرعة التداول النقدي لال نفس الفترة.}$$

$$T = \text{كمية المبادلات المحققة خلال نفس الفترة.}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار.}$$

والمعادلة افترضت أن كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع، بينما سرعة التداول وحجم الإنتاج اعتبرت متغيرات مستقلة، أي استطاعت النظرية أن تصل إلى فكرة مفادها «كلما ازدادت كميات النقود أدى ذلك لزيادة الأسعار» أي العلاقة طردية بين كميات النقود والأسعار.

متغيرات النظرية:

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمارة نبيلة

• كمية النقود (M)

يقصد بكمية النقود «مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة زمنية معينة (سنة) في الاقتصاد الوطني».

وتتكون النقود من العناصر التالية:

- 1 - كمية النقود المعدنية والورقية المصدرة (التي يصدرها البنك المركزي).
- 2 - الودائع: ويقصد بها الحسابات الجارية التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية ويجري عليها حركة يومية (سحب - إيداع).
- 3 - الودائع الآجلة وودائع التوفير وهي مبالغ يودعها الأفراد لدى البنوك بقصد الاستثمار والحصول على منافع من وراء إيداعها.

• سرعة التداول النقدي (V)

يقصد بسرعة التداول كما عرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية.

أما سرعة تداول نقود الودائع فهي عدد المرات التي تدخل وتخرج فيها الحسابات المصرفية، و افترض فيشر في المعادلة أن سرعة تداول النقود ثابتة فهي مستقلة عن كميتها ولا تتأثر بها، فليس هناك في رأيه ما يدعو للاعتقاد بأن سرعة تداول النقود عند زيادة كمية النقود سوف تزداد أو تنقص بانخفاض كمية النقود. أي تتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها:

- 1 - طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص (شهرياً - سنوياً - أسبوعياً) فإذا كانت شهرياً هذا يعني 12 دورة، أسبوعياً 52 دورة. (أي في السنة)
- 2 - كثافة السكان كلما ازداد عدد السكان يزداد الطلب على النقد، لكنه يلاحظ في الدول الفقيرة رغم زيادة عدد السكان تنخفض دورات النقد.
- 3 - الأعمال التجارية: كلما ازدادت الحركة التجارية البيع والشراء كلما ازداد عدد الدورات التجارية، وبالمقابل إذا حصل الركود تنخفض عدد الدورات التجارية.
- 4 - سرعة إنتاج وتصريف السلع والخدمات: إن إنتاج السلعة وتوزيعها وتبادلها إلى الاستهلاك تعتبر دورة، وبالتالي كلما انخفض زمن الإنتاج والاستهلاك تزداد الدورات، إن دورة المواد الغذائية قد تصل إلى 52 دورة بينما في صناعة البواخر قد تكون دورة واحدة (إنتاج باخرة واحدة في السنة).
- 5 - سرعة وسائل الاتصال والمواصلات: كلما ازدادت وتطورت وسائل الاتصال كلما أدى ذلك لطلب النقد وإنفاقه، وكلما تطور النقل يزداد الاستهلاك والإنفاق وبالتالي تزداد دورات النقد في الاقتصاد.
- 6 - عادات الدفع: ويقصد بها طريقة دفع الديون ودفع أثمان السلع بهدف التجارة وتسديد ثمن المشتريات نقداً أم تقسيطاً.

• مجموع المبادلات (T)

ويقصد بها: مجموع السلع والخدمات المنتجة التي يتم التعامل بها بالنقود أي استهلاكها ، أي تم بيعها وشراؤها خلال فترة السنة، ويضيف بعض الاقتصاديين الأوراق المالية وبالتالي تصبح كمية المبادلات «مجموع السلع والخدمات المنتجة والأوراق المالية التي يتم التعامل بها بالنقود خلال فترة معينة».

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمارة نبيلة

وتتوقف كمية المبادلات على العوامل التالية:

- 1 - كمية الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، فالمجتمع الذي يمتلك موارد كثيرة مثل المواد الأولية والمواد الزراعية والثروات الباطنية يكون لديه إمكانيات كبيرة للتصنيع وبالتالي زيادة كمية المبادلات بينما المجتمع الذي لا يملك الموارد تنخفض لديه الإمكانيات وينخفض حجم المبادلات.
- 2 - حجم الإنتاج: ويقصد به جميع المنتجات والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة فكلما ازداد حجم الناتج سوف تزداد المبادلات.

• مستوى الأسعار (P)

يقصد بالمستوى العام للأسعار «نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعوداً أو هبوطاً وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس».

يقوم الإحصائيون بحصر أسعار السلع في سنة الأساس ونسبها إلى 100% ثم دراسة الأسعار في العام القادم أو بعد سنتين أو خمس سنوات وتحديد معدلات الزيادة أو الانخفاض في الأسعار، كما مر معنا في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار سابقاً.

لقد حددت النظرية العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة العكسية، أي كلما ازدادت كميات النقود ازدادت الأسعار وحصل التضخم، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود. أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار ووصلت إلى هذه النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار لسرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج. أي أن على حسب معادلة التبادل فان هناك ثلاث عوامل مؤثرة مباشرة في المستوى العام للأسعار و هي كمية النقود، سرعة تداولها ، الحجم الحقيقي للمبادلات،

الانتقادات الموجهة لمعادلة التبادل:

- تجاهلت المعادلة قوى السوق ،
- عدم صحة افتراض ثبات سرعة تداول النقود و حجم المعاملات،
- تفترض المعادلة ثبات حجم الانتاج و استقلاله عن حجم التداول النقدي و لكن الانتاج يرتبط مباشرة به،
- أهملت هذه النظرية جانب الطلب على النقود. و اهتمت فقط بجانب العرض الذي اعتبرته هو الوحيد المتغير.

2- النظرية الثانية ، مدخل الأرصدة النقدية بصياغة مدرسة كامبردج:

أدخلت بعض التعديلات على معادلة فيشر و التي كانت على يد الفريد مارشال و ساهم ببعض الشيء "بيجو " ، و التي يطلق عليها معادلة كامبردج. انطلقت هذه المعادلة من كون النقود تؤدي وظيفة مخزن للقيمة بالاضافة وسيط للتبادل، حيث حاولوا في جامعة كامبردج الاجابة عن الاسئلة التالية:

ما هي المحددات الرئيسية للطلب على النقود أو بصيغة اخرى ، ما هي العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل ارصدة نقدية ؟

و قد صيغت في شكل دالة الطلب على النقود كالتالي:

$$M^d = K.P.y$$

متغيرات النظرية:

تعتبر M عن الكتلة النقدية المتداولة بالبلد، وهي تساوي الطلب على النقود .

تعتبر K عن النسبة التي يفضل الأفراد للاحتفاظ بها كأرصدة نقدية، أي نسبة مئوية من الدخل النقدي، وبالتالي فهي قيمة ثابتة تساوي مقلوب سرعة دوران النقود $V/1=K$

تعتبر Y عن الدخل الحقيقي.

يعبر P عن متوسط الاسعار.

شرح النظرية: على حسب هذه المعادلة، فان الأفراد و المؤسسات يحتفظون بنسبة من دخولهم على شكل ارصدة نقدية عاطلة (هذه النسبة تمثل نسبة التفضيل النقدي لمواجهة الظروف الطارئة مستقبلا).

فاذا ما اراد الأفراد زيادة ما يحتفظون به من دخلهم على شكل ارصدة نقدية (تفضيل نقدي)، فان هذا يعني زيادة الطلب على النقود أي لادخارها و يعني أيضا انخفاض انفاق الأفراد، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع مما يؤدي إلى انخفاض الاسعار و بالعكس عندما يرغب الأفراد بانقاص ما يحتفظون به من ارصدة نقدية، فهذا سيؤدي إلى زيادة الانفاق و بالتالي زيادة الطلب على السلع و من تم ارتفاع الاسعار.

و بذلك فان هذه المعادلة تعطي اهمية كبيرة للتغيرات في الارصدة النقدية أي التفضيل النقدي من حيث كونها تأخذ درجة كبيرة من الأهمية للتغيرات في الاسعار، لكن رغم ذلك فان نتائج هذه المعادلة تبقى في الاطار العام للنظرية الكمية للنقود من حيث التأكيد على العلاقة بين النقود و مستوى الاسعار،

تقييم نظرية الارصدة النقدية.

أن كل مارشال , بيجو , روزبرستن , و كينز في المراحل الاولى من كتاباته من بين الاقتصاديين الاوائل الذين دافعوا عن النظرية النقدية و اكدوا على الطلب على النقد على انه العامل الاستراتيجي المهم في تحديد قيمة النقود، و اهمية هذه النظرية تاتي من اعتبارها حلقة وصل بين النظرية الكمية الكلاسيكية و النظرية النقدية الحديثة.

و رغم عدم وجود فارق جوهري بينها و بين نظرية المعاملات في الوسيلة التي يستعملانها، وهي معادلة التبادل الشهيرة – و لا في النتائج التي تتوصلان اليها من حيث العلاقة بين كمية النقود و مستوى الاسعار، إلا أن اصحابها يدعون تفوقها على نظرية التبادل ,

غير أن ما قدمته النظرية الارصدة النقدية من شروحات مفيدة للنظرية النقدية لم يعفها من بعض الانتقادات التي وجهت اليها و التي كان بعضها نتيجة سوء فهم لها أو لكتابات اصحابها.

- بالنسبة لحجم الارصدة النقدية التي تحتفظ بها الأفراد

اهتمت هذه المعادلة بدراسة و تحليل تأثير التغيير في الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد على مستوى الاسعار و سرعة التبادل دون التطرق إلى اسباب التي تدعو الأفراد إلى اجراء مثل هذا التغيير في ارصدهم النقدية ، فان حجم ما يحتفظون به الأفراد من دخولهم على شكل ارصدة نقدية لاجراء

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمارة نبيلة

معاملتهم بتوقف على الظروف الاقتصادية و توقعات الأفراد ، ففي فترات التضخم يقوم الأفراد بالتقليل من حجم الارصدة بسبب الانخفاض المستمر للقوة الشرائية للنقود ، أما في حالة الانكماش و السداد تنخفض الاسعار فيلجا الأفراد إلى زيادة ارصدهم النقدية لتوقعهم استمرار انخفاض الاسعار هي التي ادت إلى تعديل حجم ما يحتفظ به الأفراد من ارصدة نقدية و بالتالي فان التعديل في حجم الارصدة النقدية سوف يزيد في حدة ارتفاع أو انخفاض مستوى الاسعار.

- درجة مرونة الانتاج (امكانية تغيير الناتج الحقيقي)

انحصرت نتائج المعادلة بالعلاقة بين التغيرات في الارصدة النقدية و مستوى الاسعار و سرعة التداول دون أن تتطرق بشكل مباشر لتأثير هذه التغيرات على حجم الانتاج انطلاقاً من افتراضها بثبات حجم الانتاج

-و جه هارت HART انتقاد لمعادلة كمبردج هو أن الطلب على النقود يتعلق ليس فقط لمستوى الدخل و انما ايضا بالثروة فالجمهور يرغب الاحتفاظ بجزء من دخله و كذلك بجزء من ثروته بصورة نقد و هذا ما بينه مارشال في أول الامر إلى انه اهمل العامل الثاني و هو اثر الثروة في الطلب على النقد. -واخيراً أن هذه النظرية تعقد عمل السياسة النقدية و ذلك بسبب التأكيد على مستوى الاسعار يتحدد بعاملتي العرض و الطلب النقديين ، مما يجعل من الصعب على السلطة النقدية المركزية تحديد سياسة نقدية واضحة فلا يمكن التعرف على ناتج التغيير في عرض النقد بالضبط ما لم نعرف طبيعة الطلب على النقد ، تم أن التغيير في أي من هذين العاملين قد يؤثر في الاخر ، فيغيره كذلك ، مما يجعل العلاقة بين المتغيرات معادلة كمبردج معقد جدا بالنسبة للسياسة النقدية (اذ في معادلة التبادل الذي يجعل المتغير الوحيد مؤثر في مستوى الاسعار هو كمية النقد فقط).

الانتقادات الموجهة الى النظرية الكمية للنقود : على الرغم من الانتقادات الموجهة الى النظرية الكمية للنقود عموماً إلا أنها قد تتوافق في احيان كثيرة خاصة اقتصاديات الدول النامية التي لا يصاحبها زيادة في الانتاج بدرجة عالية من المرونة . و عليه يمكن القول أن هذه النظرية تعتبر خطوة في تطوير التحليل النقدي،

ثانياً: النظرية الكينزية

بعد أن انتقد افتراضات ونتائج النظرية النقدية الكلاسيكية، قدم الاقتصادي الإنجليزي **جون مينارد كينز** تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف، وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود"، والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الإقتصادي.

وعالج كينز الطلب على النقود من خلال الدوافع المسببة لهذا الطلب في نموذج تضمن نظام مالي بسيط ضم كلا من:

♣ النقود كأصل يمثل قيمة السيولة أو السيولة ذاتها ولا يدر عائد نقدي، وإنما يدر عائد ضمني هو الشعور بالأمان والثقة في تنفيذ المعاملات والوفاء بالديون ومواجهة المتطلبات غير المتوقعة،

♣ السندات كأصل مالي طويل الأجل منخفض السيولة ويدير عائد فائدة نقدي.

فرضيات التحليل الكينزي

بني كينز نظريته على الفرضيات التالية:

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمارة نبيلة

- 1- رفض قانون "ساي" بعدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال فيه.
- 2- يمكن أن يحدث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وعلى ذلك لا بد من تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الإقتصاد الوطني، وضرورة التحليل الكلي للمعطيات الإقتصادية.
- 3- سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها، وعرض النقود متغير خارجي.
- 4- ضرورة الجمع بين الإقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.
- 5- قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة)، كما أن المهم هو العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، وليس العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.
- 6- الحالة الغالبة في الإقتصاد هي تحقيق مستوى من التشغيل يقع دون التوظيف (التشغيل) الكامل، والتشغيل الكامل حالة خاصة نادرا ما تتحقق على أرض الواقع.
- 7- **الطلب الكلي الفعال** (و هو الذي ركز عليه كينز و هو الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية المدعم والمصحوب بقوة شرائية الذي يترجم فعلا الى قوة شرائية و الذي يمثل الانفاق الكلي خلال فترة زمنية) هو العنصر الفاعل والأساسي في النشاط الإقتصادي،
الطلب الكلي الفعال = الانفاق القومي

الطلب على النقود في النظرية الكينزية:

- الطلب على النقود لغرض المعاملات**, تحتفظ في صورة ارصدة سائلة للمعاملات العاجلة, و يتوقف الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الأفراد على عاملين حجم الدخل و طول الفترة التي تمر بين دخلين متتابعين. أما بالنسبة ارجال الاعمال ، أي أصحاب المؤسسات فيتوقف الاحتفاظ بالرصيد النقدي لتحويل عملياتهم الانتاجية على عاملين كذلك و هما قيمة الانتاج و سرعة تداول النقود.
- الطلب على النقود لغرض الاحتياط**, تحتفظ في صورة ارصدة سائلة للمعاملات الآجلة أي لمواجهة الالتزامات التي يتعرضون لها في المستقبل, و يتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى **الدخل**، وهو أهم تلك المحددات، والعلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع الاحتياط طردية. و على عوامل أخرى طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به حيث ينخفض الطلب على النقود بدافع الاحتياط عندما يسود التفاؤل ، درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال وكفاءة الجهاز المصرفي، والعلاقة عكسية، درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، والعلاقة طردية أي كلما زادت درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع زاد الطلب على النقود بدافع الاحتياط.
- الطلب على النقود لغرض المضاربة**, يقصد بالمضاربة بيع و شراء الأوراق المالية في السوق المالي ، بهدف الحصول على الربح و الذي يتحدد بسعر الفائدة. (حيث يحتفظ الافراد بالنقود في صورة سائلة للاستفادة من تقلبات أسعار الأوراق المالية بهدف تحقيق المزيد من الأرباح الرأسمالية. على حسب قدرة

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمارة نبيلة

المضارب على التنبؤ بالمستقبل), فالنقود تمتاز بالسيولة المطلقة ويمكن أن تستخدم في الوقت المناسب لشراء السندات (كشكل بديل للاحتفاظ بالثروة). (للشرح ، العلاقة عكسية التي تربط أسعار السندات بسعر الفائدة فلما ترتفع الفائدة يستثمر الافراد كل اموالهم في شراء السندات و لما تنخفض الفائدة جدا يحتفظ الافراد باموالهم في شكل سيولة أي لا يجدون فائدة من استثمار اموالهم السائلة في شكل سندات و هي الحالة التي أشار إليها كينز بفخ السيولة أو مصيدة السيولة .

والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي انه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي عند ذلك المستوى لذلك طالب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من اجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية من

و من هنا نجد أن كينز ركز على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى ان التغيرات في كمية النقود يمكن ان تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية , مما يؤثر على التوازن الاقتصادي و يقسر التغيير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة و مستوى الدخل القومي, لذلك فقد بدأ نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الاساسي للدخل و من ثم التوازن الاقتصادي,

فمثلا لما تزيد كمية النقود المتداولة تنخفض الفائدة هذا يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري أي الاستثمار هذا بدوره يؤدي الى زيادة الدخل حتى يصل الى مستوى التوازن و هو المستوى الذي تزيد فيه المدخرات بنفس الزيادة في الاستثمارات, و بالتالي يتعادل الدخل القومي مع الانفاق الكلي أي (الاستهلاك و الاستثمار),

و هنا حدد 'هيكس' شروط تحقيق هذا التوازن عن طريق تحديد العلاقة بين السوق النقدي و السوق السلعي , و يحدث التوازن العام عندما يتمتع كلا السوقين بالتوازن معا فاختلال واحد منهما يؤدي باختلال الاخر,

فشرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين كمية النقود و الطلب على النقود (المرتبط بالترتيب بالترتيب النقدي) ، أما شرط التوازن في السوق السلعي هو التعادل بين الادخار و الاستثمار,

انتقادات نظرية كينز

1-فخ السيولة هو حالة خاصة في الطلب على النقود ولا تحصل إلا في الظروف غير الاعتيادية، كفترات الكساد الاقتصادي.

2-إن طلب النقود لأغراض المضاربة مبني على افتراض اختيار الأفراد بين احتفاظهم بالثروة بشكل نقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالاً لأي مستثمر هي تنويع المحفظة.

3-لم يشر كينز إلى تغيرات مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأنه اعتبر سعر الفائدة (ظاهرة نقدية) تتحدد بتساوي عرض النقود مع الطلب على النقود و ليست ظاهرة حقيقية كالكلابسيين الذين افترضوا ان الفائدة تتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار,

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمامرة نبيلة

4-إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة، في حين نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة وفي مقدمة هذه العوامل الدخل.

ورغم هذه الانتقادات لا يمكن إنكار ما أضافه كينز بخصوص دالة الطلب على النقود، ففي الوقت الذي انصب فيه تحليل مارشال على السيولة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات باعتبارها متغير تابع للدخل (دالة لمستوى الطلب) وبأنها تمثل نسبة ثابتة منه، نجد أن كينز قد أوضح عدم ثبات هذه النسبة وذلك بتحليله لدوافع الطلب على النقود (أي باعتباره النقود مخزن للقيمة كذلك و ليست وسيلة للتبادل فقط). كما ركز على الفرق بين القيم الحقيقية و القيم النقدية "القوة الشرائية" للنقود و يعتقد كينز ان الافراد يرغبون في اقتناء النقود لقيمتها الحقيقية و ليس النقدية,

رغم نجاح النظرية الكينزية وسيادتها لفترة من الزمن في تفسير دوافع الطلب على النقود عند الأفراد والعوامل المحددة لهذا الطلب، إلا أن هذه النظرية شهدت تطورات جوهرية ومهمة على أيدي مجموعة من المفكرين الاقتصاديين، الأمر الذي قاد الى توسيع دائرة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بحيث جعل هذا الأخير دالة لمتغيرات عديدة ومتشابهة، مثل الدخل والثروة و اسعار الاصول المالية وغيرها من العوامل المحددة لكمية النقود,

و تحدد صيغة النظرية كالتالي:

$$Md = f (y , rb , rs , rm , pe ,)$$

حيث أن :

Md الطلب الحقيقي على النقود,

y الدخل الدائم

rb , العائد المتوقع من السندات

rs , العائد المتوقع من الاسهم

rm , العائد المتوقع من النقود

pe , معدل التضخم المتوقع و هو بمثابة ضريبة الاحتفاظ بالثروة,

وفي الوقت الذي كادت فيه النظرية الكمية الكلاسيكية أن تندثر، حاول البعض إعادة إحياء نظرية الكمية ولكن بروية جديدة ففي عام 1956 كتب ميلتون فريدمان مقالته الشهيرة (دراسات في النظرية الكمية للنقود) استاذ بجامعة شيكاغو والتي كانت البداية لتطوير النظرية النقدية تركز على النظرية الكمية في النقود التي رفضها كينز,

ثالثا : النظرية الكمية الحديثة للنقود لـ فريدمان

يوضح فريدمان أن الطلب على النقود يتحدد بمستوى تكلفة الاحتفاظ بالنقود. وتتمثل هذه التكلفة بسعر الفائدة ومعدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية.

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عمارة نبيلة

وبالتالي كلما زادت تكلفة الاحتفاظ بالنقود من خلال إرتفاع قيمة هذين العاملين أو أحدهما، كلما قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وعلى ذلك فان العلاقة بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود والطلب عليها تعد علاقة عكسية.

حاول فريدمان أن يحلل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة أشمل من سابقه، حيث شبه الاحتفاظ بالنقود كاحتفاظ بأية سلعة معمرة، فكلاهما يوفر للفرد منافع. واعتبر فريدمان أن الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى، باعتبار النقود أصل من الأصول، يتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى،

الاختلاف بين نظرية كينز ونظرية فريدمان

1- لا يرى فريدمان دوراً لسعر الفائدة في التأثير على طلب النقود، وإن وجد فهو محدود للغاية، وهو ما أفترضه فيشر في نظريته الكلاسيكية، أما كينز فإنه أضاف سعر الفائدة كأهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة.

2- يرى فريدمان أن هناك أكثر من سعر للفائدة (معبراً عنها بمعدلات العائد) مؤثر في الإقتصاد، بينما يفترض كينز وجود سعر فائدة واحد وهو سعر الفائدة على السندات، والذي يعتقد كينز أنه المعبر الحقيقي عن أسعار الفائدة على الأصول الأخرى.

3- بينما ركز كينز على الاختيار بين النقود والسندات جاعلاً السندات تمثل الصور الأخرى من الثروة بخلاف النقود، عبر فريدمان عن الأشكال المختلفة للثروة من الأسهم والاستثمار في السلع المعمرة كالذهب، العقار بشكل واضح، سامحاً بذلك بإمكانية تغير توزيع الثروة بين الأصول المختلفة وفقاً لعوائدها.

4- لم يقم فريدمان بتقسيم الطلب على النقود الى طلب بدافع المعاملات وآخر بدافع الاحتياط وثالث بدافع المضاربة كما فعل كينز، ولكنه نظر الى النقود كسلعة مثل السلع الأخرى تتمتع بعدد من المزايا التي تجعل استخدامها مفيداً ولذا لم يجد أهمية للفصل بين دوافع الطلب على النقود وفقاً لاستخداماتها.

5- ترى النظرية الكينزية أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة، بل أنها تتغير تبعاً للتغيرات في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية الحديثة فتري في استقرار الطلب على النقود استقراراً في معدل دوران النقود، ويترتب على استقرار معدل دوران النقود أن التغيرات في عرض النقود هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.

6- يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، وذلك لأن المتغيرات التي تحدد الكمية المطلوبة من النقود لا تتغير على نحو مفاجئ أو عشوائي، ومن ثم فان دالة الطلب على النقود تتمتع بالاستقرار في الأجل القصير، وعلى الجانب الآخر، يرى كينز أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة لأن تغير سعر الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود، وهذا يسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود.

7- افترض فريدمان على عكس كينز، أن النقود والسلع بدائل وأن الأفراد يفاضلون بينهما عندما يقررون كمية النقود التي يحتفظون بها، وهذا يعني أن التغير في كمية النقود يلعب دوراً في التأثير على حجم الإنفاق الكلي في الإقتصاد،

تخصص ادارة مالية سنة ثالثة ليسانس مقياس اقتصاد نقدي الاستاذة عامرة نبيلة

8- يرى فريدمان ان تتسم السياسة الحكومية (نقدية و مالية) بالاستقرار في حين يرى كينز انها مطالبة بالتصدي للتقلبات في جانب الطلب على النقود بغية ابطال عواقبه السلبية على الاقتصاد,